الجمعية الكويتية لجودة التعليم نظمت ندوة "التعليم بين مطرقة الإهمال وسندان الفساد"

عبدالله: السجن عقوبة انتحال شخصية بصفة علمية دون شهادة متخصصة

آلاء خليفة

أكد عضو مجلس الامة النائب د.خليل عبدالله ضرورة أن يكون هناك رادع لكل من يستخرج شهادة علمية غير معتمدة أو يطلق على نفسه مسمى غير مختص به، موضحا انه تقدم باقتراح من أجل ذلك لمواجهة قضية انتحال شخصية بصفة علمية دون حمل شهادة تخصص بها والذي تصل عقوبتها للسجن سنوات، مشددا على أن هناك اجماعا في اللجنة التعليمية في مجلس الأمة، على ضرورة مواجهة قضية الشهادات الوهمية والمزورة، لما لها من تأثير كبير على التعليم بالبلاد.

جاء ذلك خلال ندوة «التعليم بين مطرقة الاهمال وسندان الفساد» التي نظمتها الجمعية الكويتية لجودة التعليم مساء امس الاول في نادي جامعة الكويت برعاية جمعية اعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت، وأوضح عبدالله ان قضية الشهادات الوهمية والمزورة أسبابها أخلاقية وإدارية، مبينا أن الجانب الأخلاقي يتمثل في وجود اشخاص يلجأون إلى بقالات تسمى نفسها «جامعات» لتمنحهم شهادات اما مزورة أو غير معتمدة ويجدون من يصفق لهم، بينما الجانب الإداري يتمثل في الخلل في هيكلة مؤسسات التعليم العالي.

العوضي: معايير جودة التعليم ستطبق على الجميع

البحر: إبعاد القرار السياسي عن القطاع التعليمي.. وإقرار قانون تجريم استخدام الشهادات غير المعادلة

وبين أن الخلل الإداري له جوانب عدة، منها في الجهاز الوطني للاعتماد الاكاديمي وجودة التعليم، فهو مكبل بأمور كثيرة، والدليل أنه ينظر فقط للجامعات المعتمدة من أجل البعثات الخارجية، ولا يستطيع أن يمارس دوره في جودة التعليم، ناهيك عن عدم وجود إستراتيجية واضحة ومحددة للتعليم العالي بالبلاد، حيث تولى 5 وزراء في 5 سنوات شؤون الوزارة وكانت لكل وزير رؤية وخطة مختلفة.

من جهتها، أوضحت مديرة الجهاز الوطني للاعتماد الاكاديمي وضمان جودة التعليم د.نورية العوضي ان الكويت لديها 15 مؤسسة تعليمية 3 منها حكومية وهي جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب واكاديمية الفنون وتضم المعهد العالي للفنون الموسيقية والمعهد العالي للفنون المسرحية بالاضافة الى 12 جامعة خاصة ما بين جامعات وكليات خاصة.

خليل عبدالله ونورية العوضي وبدر البحر ود.علي الطراح ومحمد السداح خلال الندوة (شانافاس قاسم)

وافادت العوضي بأن جامعة الكويت تضم ما يزيد على 36 الف طالب وطالبة 16 ألفا منهم يتركزون في كليات التربية والآداب والشريعة وتتفاوت اعداد الطلبة في بقية كليات الجامعة من 200 لـ 6000 طالب في كل كلية وهذا خلل واضح.

كما اشارت العوضي الى ان عدد الطلبة بالجامعات الخاصة في الكويت يبلغ 30 ألف طالب و16 الفا منهم بعثات داخلية وهو وضع تنفرد به الكويت حيث انهم طلبة الحكومة ولكن في جامعات خاصة تصرف عليهم الحكومة، موضحة ان هناك ما يثير القلق بالنسبة لجودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي التي تعتمد على جودة البرامج الدراسية.

وعلى صعيد متصل، كشفت العوضي ان الخلل الذي مرت به الكويت فيما يخص «الشهادات الوهمية» وايضا التحاق اعداد كبيرة من الطلبة في برامج دراسية ضعيفة وهشة تجير خصيصا للطلبة الكويتيين ولا تلتزم بسياسة قبول موحدة او سياسة حضور، استدعى انشاء الجهاز الوطني للاعتماد الاكاديمي وضمان جودة التعليم لاسيما ان تلك الجامعات تنظر للطالب على انه «زبون».

وأفادت بأنه قد اوكل الى الجهاز مهمة اعداد قوائم بمؤسسات التعليم العالي خارج الكويت المسموح باعتماد شهادات خريجيها، مشددة على ان اي طالب يتخرج من جامعة غير موصي بها الجهاز لا يتم اعتماد شهادته، لافتة الى ان الجهاز انشئ في اكتوبر 2010 ولكن لم يعين له مدير عام الا في نوفمبر 2013، مضيفة: ويقوم الجهاز بالتأكد من جودة مخرجات الطلبة الكويتيين الدارسين في جامعات خارج الكويت.

مشيرة الى ان المجلس الاداري للجهاز الوطني للاعتماد الاكاديمي وضمان جودة التعليم والذي تم تعيينه من قبل مجلس الوزراء أقر معايير محددة يتم على اساسها تحديد الجامعات المعتمدة ضمن القوائم المحددة، لافتة الى انه قد تم تشكيل لجنة مكونة من اعضاء متخصصين من ذوي الخبرة من مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة واعضاء من الجهاز قامت بدراسة الجامعات وبدأت بالجامعات التي تضم كثافة طلابية من الطلبة الكويتيين وتم اصدار القوائم، مشيرة الى ان هناك سياسة واضحة ومعلنة وقواعد راسخة لإعداد تلك القوائم.

بدوره، قال رئيس الجمعية الكويتية لجودة التعليم بدر البحر: خلال عملنا في الجمعية على مدى عام في الجانب الرقابي، شاهدنا الكثير من الجرائم التعليمية، التي امتدت لتشمل الوزاري، مبينا أن الجمعية واجهت حملة ضدها من مرتكبي تلك الجرائم والمتجاوزين، وهي مستمرة في جهودها لحماية جودة التعليم بالبلاد، والدفع نحو إقرار التشريعات الكفيلة في تحقيق ذلك الهدف.

وعن الحلول المناسبة، قال البحر: يجب ابعاد القرار السياسي عن القطاع التعليمي، واقرار قانون تجريم استخدام الشهادات غير المعادلة، واقرار مشروع قانون إنشاء هيئة الاعتماد والتفتيش الأكاديمي، إضافة إلى إخضاع البعثات لشروط دقيقة ومعايير موحدة، واستحداث جهاز رقابي لمتابعة التزام المسؤولين باللوائح، إلى جانب انشاء لجان لفحص الأبحاث والتدقيق عليها، ووضع معايير عالمية لاعتماد الجامعات والاقسام والمناهج.

من جهته، قال نائب رئيس الجمعية الكويتية لجودة التعليم ومستشار اليونيسكو للشؤون العربية د.علي الطراح: في ظل غياب الرؤية والاستراتيجية سواء قصيرة المدى أو بعيدة المدى، يصعب تحقيق الأهداف التي وضعها المسؤول عن أي جهاز تعليمي بالدولة، لذلك مع وجود الاستراتيجية سيأتي من يأتي ويريد تغيير ما يريد «هذا يضع قلاش وهذا يصعد السطح» لكنه سيكون مقيدا ومهمته كوزير تطبيق المبادئ التي اتفقت عليها الحكومة.

وتحدث محمد السداح حول جودة التعليم في السابق وتحديدا خلال فترة الثلاثينيات والاربعينيات والخمسينيات، لافتا إلى تميز المدرسين العرب في تلك الفترة لاسيما من مصر والعراق وفلسطين الذين كانوا يؤدون رسالة التدريس بكل إخلاص وأمانة وهم نوعية بتنا لا نجدها اليوم حيث نجد التسيب وعدم تحمل الأمانة على أكمل وجه، مشيرا إلى تميز المنهج التعليمي والطلاب أيضا في تلك الفترة، حيث كان الطلبة يحرصون على الحضور إلى المدرسة برغبة ودافع كبير وكان من النادر أن يسجل الغياب.

المطيري: الجامعة المفتوحة ملتزمة بمعايير الجودة الأكاديمية المحلية والعالمية

اعلن مدير الجامعة العربية المفتوحة في الكويت د. نايف إبجاد المطيري مع انطلاق الجامعة عام 2002 انطلق فرعها في الكويت ليكون واحدا من أهم روافد التعليم فواكب بذلك تضافر جهود جميع الجهات المختلفة في فرع الكويت ومقرها الرئيس للحصول على الاعتمادات الأكاديمية والمهنية العالمية إضافة إلى الاعتماد المحلي من قبل مجلس الجامعات الخاصة في الكويت والسعي دائما للريادة والتميز في بتطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي المحددة لدى جهات ومؤسسات الاعتماد.

وأضاف د.المطيري وتحقيقا لهذه الاعتمادات وحفاظا على جودة التعليم والتميز بها استقبلنا منذ أيام وفد من الجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة والتي نرتبط معها باتفاقية شراكة أكاديمية استراتيجية يحصل بموجبها طلبتنا على شهادتين معتمدتين من الجامعة العربية المفتوحة في الكويت معتمدة من مجلس الجامعات الخاصة وشهادة أخرى من الجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة معتمدة من مؤسسة الاعتماد الاكاديمي OUVS حيث أطلع الفريق على جوانب الاعتماد واستيفائها وبرامجها الأكاديمي في الفرع وقام بزيارة الأقسام الأكاديمية والإدارية والتقى مع أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة في جلسات نقاش قصيرة، إضافة إلى أنظمتها واسلوب التعليم المتبع واجراءات ضمان الجودة والتقييم الذاتي مما عكس التزام الفرع بالوفاء في جميع متطلبات الاعتماد الاكاديمي.

د.نايف المطيري وفريق الاعتماد الاكاديمي

المجموعة التعليمية الأميركية تزور الكويت الأحد

أسامة دياب

ستكون الكويت على موعد جديد مع المجموعة التعليمية الأميركية من خلال معرض تعليمي للترويج لعدد من الكليات والجامعات الأميركية يوم الأحد 19 الجاري 2017 في الساعة السادسة إلى الساعة التاسعة مساء في فندق المارينا. وسيتواجد في المعرض موظفو القسمين الثقافي والقنصلي في السفارة للإجابة عن استفسارات الطلبة حول التعليم في الولايات المتحدة الأميركية وإجراءات استخراج التأشيرة الدراسية. من الجدير بالذكر أن الدخول إلى المعرض مجاني ومتاح للعامة. ستقوم الملحقة الثقافية د.زينيا باغانيني بإلقاء كلمة الافتتاح.

ويمنح المعرض الفرصة للطلبة الراغبين في الدراسة في الولايات المتحدة الأميركية لمقابلة عدد من ممثلي الجامعات الأميركية للحصول على معلومات تتعلق بالنظام الدراسي الجامعي الأميركي والبرامج الصيفية ومعايير القبول وفرص المساعدات المالية وكل ما يتعلق بحياة الطلبة في مختلف الجامعات الأميركية. تشمل الجامعات والكليات المشاركة كل من: جامعة دي بول ـ جامعة فيرلاي ديكينسون ـ جامعة هوفسترا ـ جامعة كينت الحكومية ـ جامعة ماركيت ـ جامعة مكنيسي الحكومية ـ جامعة ميدل تينسي الحكومية ـ جامعة نورث كارولاينا ـ كلية شورلاين ـ جامعة سليبري روك في بنسلفانيا ـ جامعة نيويورك في بافالو ـ جامعة كاليفورنيا في سان دييغو ـ جامعة ايفانسفيل ـ جامعة ميسوري ـ جامعة بورتلاند ـ معهد البوليتكنيك في فيرجينيا وجامعة ويست فيرجينيا.

مذكرة تفاهم بين الجامعة و«نورث ايستن» الأميركية

وقعت جامعة الكويت مذكرة تفاهم مع جامعة نورث ايستن الأميركية المصنفة ضمن أفضل الجامعات البحثية العالمية المبنية على أسس النهج المميز في التعليم وريادة الأعمال والابتكار في التعليم.

وقال نائب مدير الجامعة للأبحاث د.طاهر الصحاف في تصريح صحافي إن توقيع المذكرة سيسهم في تعزيز شبكات البحوث الإقليمية وبناء جسور التواصل كما يمهد الطريق لبدء تنفيذ برامج مشتركة أكاديمية وتعليمية تهم كلا الطرفين.

من جانبها، أشارت مساعد نائب مدير الجامعة للأبحاث الدكتورة ليلى نايف معروف إلى أن الاتفاقية ستحقق أهم الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في إقامة شراكات استراتيجية مع مؤسسات دولية مما يؤدي إلى تعزيز عمليات البحث والتطوير بين جامعة الكويت وتلك المؤسسات.

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقارات بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن العقارات الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠١٧/٣/٩- قاعة ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٥/٣٧٠ بيوع/٣.

المرفوعة من: يوسف محمد مسعود جمعان الزوين
ضد: ١- جاسم محمد مسعود جمعان الزوين
٢- نورة مسفر جمعان الرشيدي
٣- زينب أحمد متولي عيسى
٤- الهيئة العامة لشئون القصر بصفتها الوصي على (عبيد صالح محمد مسعود جمعان الزوين)
٥- أحمد محمد مسعود جمعان الزوين
٦- مسعود محمد مسعود جمعان الزوين
٧- حجية محمد مسعود جمعان الزوين
٨- ورثة المرحوم / صالح محمد مسعود جمعان الزوين
أ- عائشة مبارك الرشيدي
٩- سارة محمد مسعود جمعان الزوين
١٠- جميلة محمد مسعود جمعان الزوين
١١- مسفر محمد مسعود جمعان الزوين
١٢- سرة محمد مسعود جمعان الزوين
١٣- منى محمد مسعود جمعان الزوين
١٤- عبدالله محمد مسعود جمعان الزوين
١٥- مشعل محمد مسعود جمعان الزوين
١٦- حنان محمد مسعود جمعان الزوين
١٧- وليد محمد مسعود جمعان الزوين
١٨- منال محمد مسعود جمعان الزوين
١٩- فاطمة محمد مسعود جمعان الزوين

أولاً: أوصاف العقارات:

١- العقار الأول: عقار الوثيقة رقم ١٩٨٣/٥٥٣١ الواقع في منطقة الفروانية- قسيمة رقم ٥ من المخطط رقم م/٣١٢٦١ قطعة ٥ شارع ٤٣ - عمارة ٣٣ - ومساحته ٨٠٠ م٢ بثمن أساسي قدره ٧٥٠٠٠٠ د.ك.
- العقار عبارة عن عمارة تقع على شارع واحد وسكة ومكسية بالحجر والتكييف عادي.
- العمارة مكونة من ٤ أدوار ومعلق وملحقين ويوجد بها مصعد.
- كل دور يتكون من شقتين بإجمالي عدد ٨ شقق حيث تتكون الشقة الواحدة من ٣ غرف وصالة وحمامين ومطبخ.
- المعلق يتضمن عدد ٣ شقق إحدى الشقق مكونة من غرفة وصالة وحمامين والشقتان المتبقيتان مكونتان من غرفتين وصالة وحمام.
- الملحق الأول عبارة عن شقة مكونة من غرفتين ومطبخ وحمام - الملحق الثاني عبارة عن محل وغرفة حارس وحمام.
- يبدأ المزاد بثمن أساسي قدره سبعمائة وخمسون ألف دينار كويتي.

٢- العقار الثاني: عقار الوثيقة رقم ١٩٨٣/٥٣٦٧ الواقع في منطقة خيطان قطعة رقم ١٠ شارع ٥ منزل ٨ قسيمة ٧٧ أ من المخطط رقم م/٣٠١٧٥ ومساحته ٣٠٠ م٢ بثمن أساسي قدره ٢٣٠٠٠٠ د.ك.
- العقار عبارة عن منزل سكن خاص يقع على شارع واحد ومكون من دورين وملحق.
- الدور الأرضي مكون من ٣ غرف وديوانية وحمامين وغرفة سائق.
- الدور الأول مكون من ٣ غرف وحمام وغرفتين بمساحة صغيرة وشقة مكونة من ٣ غرف وحمام ومطبخ.
- الملحق مكون من غرفتين ومطبخ وحمام.
- المنزل مكسي بالموزاييك والتكييف وحدات ويوجد به سلمان.
- يبدأ المزاد بثمن أساسي قدره مائتان وثلاثون ألف دينار كويتي.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي المبين قرين كل عقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.
خامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
سادساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.
تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:

١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة مهمة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية